الصباح AL-SABAH

تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء

فعاليات المؤتمر الدولي للإدارة الذكية والابتكار تنطلق 19 الجاري في الجامعة العربية المفتوحة

فعاليات المؤتمر تنطلق 19 الجاري

تنطلق فعاليات المؤتمر الدولي للإدارة الذكية والابتكار من أجل مدن مستدامة " تصور مستقبل المدن الذكية " تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد العبدالله وبحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ الدكتور نادر الجلال في 19 -21 نوفمبر الجاري في تمام الساعة التاسعة صباحًا بمقر الجامعة العربية المفتوحة في دولة الكويت.

سيشهد المؤتمر مشاركة نخبة من الخبراء والمختصين في إدارة المدن الذكية والتنمية المستدامة ، حيث سيناقش التحول الرقمي كحلول مبتكرة لبيئة حضرية متكاملة ، وأهمية الأمن السيبراني في المدن الذكية ، ودور رواد الأعمال في قيادة المدن الذكية، كما يستعرض المؤتمر العديد من الأوراق البحثية والدراسات ذات العلاقة بالإضافة إلى ورش عمل لتطوير الأفراد والمؤسسات للوصول إلى فهم المدن الذكية وإدارتها المستدامة .

فرق الإطفاء تسيطر على حريق شقة في «المهبولة»

فرق الإطفاء هرعت إلى مكان الحريق

سيطرت فرق إطفاء مركزي المنقف والفحيحيل فجر أمس السبت على حريق شقة في عمارة بمنطقة المهبولة، حيث باشرت الفرق مكافحة الحريق والسيطرة عليه دون وقوع أي إصابات تذكر.

«حماية البيئة» نظمت محاضرة توعوية ضمن برنامج «المدارس الخضراء»

نواف المويل

في إطار برنامجها التوعوي المصاحب لفعاليات يوبيلها الذهبي ومرور 50 عاما على تأسيسها، نظمت الجمعية الكويتية لحماية البيئة، ضمن أنشطة الموسم الرابع عشر لبرنامج "المدارس الخضراء"، محاضرة توعوية قدمها عضو الجمعية وعضو فريق التدريب بالبرنامج نواف المويل، بعنوان "تطبيق قوانين حماية البيئة لضمان بيئة عمل أفضل"، بمدرسة ثانوية سليمان أبو غوش للبنين بمنطقة العاصمة التعليمية.

وفي هذا السياق أكد نواف المويل أن "المحاضرة تأتي ضمن جهود الجمعية لتعزيز الوعي حول قانون حماية البيئة الكويتي رقم 42 لسنة 2014 وتعديلاته بالقانون رقم 99 لسنة 2015. وهدفت المحاضرة إلى توعية الطلاب المشاركين بأهمية القانون في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أوضح المويل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبيئة والقانون ودور الجهات الحكومية في تفعيل هذه القوانين، علاوة على إبراز جهود الجمعية لتعزيز الوعي البيئي وتثقيف الشباب بأهمية حماية الموارد الطبيعية، ودعوتهم إلى المساهمة في نشر ثقافة المواطنة البيئية للمحافظة على البيئة للأجيال القادمة".

وخلال المحاضرة تناول أهمية الالتزام بالقوانين البيئية في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، مستعرضا أهم التعديلات التي أضافها القانون، بما في ذلك العقوبات الرادعة للمخالفات البيئية، والتي تتراوح بين الغرامات المالية والحبس في الحالات الجسيمة، فضلا عن تضمين العرض التقديمي تطبيقات عملية لتحسين البيئة المدرسية، من بينها مفهوم "المكاتب الخضراء"، الذي يهدف إلى تعزيز بيئة عمل متوافقة مع معايير الاستدامة، مما يساهم في تقليل الأضرار البيئية والحفاظ على التوازن البيئي.

ونوه إلى أن الفعالية قامت بتشجيع الطلاب والمدارس على تبني ممارسات صديقة للبيئة، وتعزيز مفهوم المواطنة البيئية من خلال مبادرات فردية ومجتمعية، بما يدعم رؤية الجمعية الكويتية لحماية البيئة في تمكين المجتمع المدرسي من المساهمة الفعالة في مواجهة التحديات البيئية والمناخية، موضحا أهم التحديات البيئية في الكويت، منها حماية التربة، والحد من التلوث البحري، ومراقبة جودة الهواء، وحظر صيد الكائنات الفطرية.

وتناول مع الطلاب، وخلال جلسة نقاشية، الإجراءات العقابية للمخالفات البيئية، بما يشمل الغرامات المالية وعقوبات الحبس، وأهمية دور شرطة البيئة في رصد التعديات البيئية وتطبيق القانون.

وتطرق المويل إلى موضوع المخيمات، حيث أوضح نواف المويل الضوابط البيئية التي يجب الالتزام بها عند إقامة المخيمات في البر، مبينا أن القانون يمنع إقامة المخيمات في المناطق التي تؤثر سلبًا على التربة أو الغطاء النباتي، ويعاقب المخالفين بغرامات تصل إلى 5000 دينار كويتي.

بعد استطلاع رأي الجهات ذات الصلة

الوسمي: إنجاز المذكرة الإيضاحية لمشروع الإجراءات والعقوبات البديلة وإرساله إلى «الفتوى والتشريع»

يهدف إلى إصلاح المتهم أو المحكوم عليه في الجرائم البسيطة إلى المتوسطة من خلال إقصائه عن دائرة السجون

المدد الزمنية التي تقرر على المتهم بشأن الإجراءات البديلة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة داخل إقليم الكويت

محمد الوسمي

أعلن وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د.محمد الوسمي، أنه تم إنجاز المذكرة الإيضاحية لمشروع الإجراءات والعقوبات البديلة، وتم إرساله للفتوى والتشريع بعد استطلاع رأي الجهات ذات الصلة.

وقال الوزير الوسمي ان المرسوم بقانون الجديد جاء بفلسفة جزائية مستحدثة ترتكز على هدفين رئيسين:

أولهما العمل على إصلاح المتهم أو المحكوم عليه في الجرائم البسيطة إلى المتوسطة من خلال إقصائه عن دائرة السجون والاختلاط بأصحاب السوابق الإجرامية وعتاة المجرمين وإبقائه في وسطه الاجتماعي الطبيعي مع فرض التزامات وإجراءات عليه خلال مدد محددة إما تصدر بقرار من خلال الإجراءات البديلة عن الدعوى الجزائية أو بحكم من المحكمة المختصة بنظر تلك الدعوى.

أما ثانيهما: فهو إعادة النظر في مفهوم الملاحقة الجزائية والتي كانت فيما مضى محصورة في نطاق حفظ التحقيق أو الإحالة إلى المحاكم المختصة وهو ما أدى إلى تكدس القضايا أمام القضاء الوطني وبطء الفصل بها، وهو ما دعا المرسوم بقانون الماثل لاستهداف هذه المعضلة من خلال إقرار الإجراءات البديلة عن الدعوى الجزائية وإنهائها في أروقة جهة التحقيق بعد تصديق المحكمة المختصة.

وأشار وزير العدل إلى انه ووفقا لقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي فإن المشرع قد قيد خيارات التصرف بالتحقيق لجهة التحقيق بين اثنين لا غير، فإما حفظ التحقيق أو مباشرة الدعوى الجزائية عبر الإحالة إلى المحكمة المختصة، في حين أن المرسوم بقانون بشأن الإجراءات والعقوبات البديلة قد أوجد طائفة جديدة من خيارات التصرف بالتحقيق وهي مباشرة الإجراءات البديلة عن الدعوى الجزائية وهي مرحلة وسطى بين حفظ التحقيق والإحالة إلى المحكمة المختصة.

أضاف ان مواد القانون أكدت الطبيعة القانونية للإجراءات البديلة باعتبارها لا تشكل سابقة جزائية ولا صورة من صور الإدانة للمتهم في الصحيفة الجزائية إنما لا تعدو أن تكون إجراءات قانونية إصلاحية لتقويم سلوك الجانح، كما أشارت المادة إلى أن تمام تنفيذ الإجراءات البديلة من قبل المتهم بشكل تام سبب من أسباب انقضاء الدعوى الجزائية.

وشدد على وجود ضمانات في مشروع القانون بتطبيق الإجراءات البديلة على المتهم بضرورة الحصول على الموافقة الخطية للمتهم للخضوع لتلك الإجراءات البديلة على أن تكون إرادته حرة خالية من وسائل التأثير كالإكراه أو الترغيب أو أي وسيلة أخرى من شأنها أن تشوب حرية الإرادة لديه.

وأوضح وزير العدل ان المرسوم بقانون جاء في ثلاثة أبواب منفصلة احتوت في مجملها على ثمان وخمسين مادة.

وأشار إلى أن ووفقا لمشروع القانون الجديد فهناك اختصاص أصيل وجوهري لرئيس المحكمة المختصة في التصديق على الإجراء البديل المتفق عليه بين جهة التحقيق والمتهم أو رفضه بناء على السلطة التقديرية الموكولة إليه بعد النظر في ملف القضية،

وأوضح وزير العدل انه ووفقا للمرسوم الجديد فان المدد الزمنية التي تقرر على المتهم في شأن الإجراءات البديلة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة. ولفت إلى ان مشروع القانون حدد النطاق الجغرافي لتنفيذ الإجراءات البديلة على أن يكون في إقليم دولة الكويت، كما أخذ في الاعتبار الحالات التي يتصور حاجة المتهم للسفر للخارج كما في الظروف الطارئة أو العلاج أو غيرها بحيث يتطلب الأمر موافقة جهة التحقيق على الإذن بالسفر للمتهم، وفي حال رفضها الطلب المقدم يتوجب على جهة التحقيق تسبيب قرارها.

كما أطرت مواد القانون النطاق الزمني لتشغيل المتهم في الخدمة المجتمعية على ألا تزيد عن ست ساعات في اليوم الواحد وخمسة أيام في الأسبوع.

وللمحكمة التي تنظر الدعوى الحق بالحكم على المتهم بالإقامة الجبرية بدلا عن الحبس المقيد للحرية في موطن سكنه أو أي موطن آخر يحدده المتهم بشروط.

الحكم بالإقامة الجبرية يتضمن بحكم اللزوم حظرا للتجول والتنقل.. ومع ذلك أجازت المادة للمحكوم عليه أن يتقدم بطلب للمحكمة مصدرة الحكم السماح له بالخروج لساعات محددة في اليوم.

يجوز للمتهم السفر للخارج في الظروف الطارئة أو العلاج أو غيرها حيث يتطلب الأمر موافقة جهة التحقيق

مواد القانون أكدت الطبيعة القانونية للإجراءات البديلة باعتبارها لا تشكل سابقة جزائية ولا صورة من صور الإدانة

جريا على عادته الأسبوعية

الحمد استقبل رواد ديوانيته وتبادل معهم الأحاديث الودية

الحمد مستقبلا رواد ديوانيته

جانب من الاستقبال

استقبل النائب السابق المهندس أحمد محمد الحمد يوم الأربعاء الماضي عددا كبيرا من أبناء الشعب الكويتي من جميع الأطياف، وذلك في ديوان الحمد بمنطقة المنصورية، حيث تبادل الضيوف ورواد الديوانية الأحاديث الودية، وبهذه المناسبة أكد الحمد على التمسك باللحمة الوطنية، ونبذ الخلافات الجانبية، والابتعاد عن كل ما يمزق أو يضر بالنسيج الكويتي، خاصة في ظل ما تمر به المنطقة من مخاطر وتطورات إقليمية لا تخفى على أحد، مبينا أن الكويت ستعبر وتتخطى هذه المخاطر بحكمة وحنكة القيادة السياسية في الكويت، ممثلة بصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، دون تداعيات أو أخطار على منطقة الخليج عامة وعلى الكويت وشعبها على وجه الخصوص.

كما تبادل الحمد الأحاديث مع رواد الديوانية حول دور السلطة التنفيذية في هذه الفترة وما تتحمله من مسؤولية كبيرة للعمل على تقديم الخدمات للمواطنين وحل المشكلات والإشكالات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية.

وأعرب الحمد عن شكره وتقديره للحضور الكريم، مؤكدا أن تبادل الزيارات وارتياد الديوانيات إنما هي عادات كويتية أصيلة ومتوارثة عن الآباء والأجداد، وتعبير صادق عن روح المحبة والتآخي والتواصل بين أبناء المجتمع الكويتي بكل أطيافه.

بدءا من الساعة الواحدة صباحا إلى الخامسة

إغلاق طريق الغزالي 4 ساعات يوميا حتى الغد

أعلنت الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية مساء الخميس عن إغلاق طريق الغزالي في كلا الاتجاهين لمدة أربع ساعات يوميا بدءا من الساعة الواحدة صباحا حتى الخامسة صباحا.

وأضافت الإدارة العامة للمرور في بيان لها أن إغلاق طريق الغزالي سيكون اعتبارا من الجمعة حتى الإثنين المقبل الـ 11 من نوفمبر الجاري.